

هل يكرهنا الغرب حقا؟

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ربما كانت الدوائر السياسية في العالم العربي على علم بالعلاقة المتينة التي تربط بين المخابرات الغربية وحركات ما صار يُسمى في ما بعد بـ"الإسلام السياسي" وهي تسمية غربية.

غير أن تلك الدوائر لم تفعل شيئا للحد من تلك العلاقة وتفكيك عناصرها وفهم المخططات التي تقف على أرضيتها. كان ذلك خطأ قاتلا سيدفع العالم العربي ثمنه الباهظ في المستقبل. وهو ما بدأ شديد الوضوح أثناء أحداث الربيع العربي الذي تبين أن أطرافا غربية عديدة كانت قد خططت لأن يكون ربيعنا إخوانيا، نسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين.

في تلك المرحلة الحرجة صارت الحقائق الخفية في متناول عامة الناس بسبب حالة الاستضعاف التي مر بها العالم العربي بطريقة غير مسبوقة فصارت الدول الغربية من خلال مؤسساتها الإعلامية تتسابق في الدفاع عن الثورات المغدورة وعن التنظيمات المتشددة وتتست على تحركاتها ومصادر تمويلها. حتى أن صحيفة "واشنطن بوست" يمكن اعتبارها الناطق الرسمي باللغة الإنجليزية باسم جماعة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

ومن اللافت فعلا أن سياسيين غربيين من درجات مختلفة يصرفون كما لو أنهم أعضاء في الجماعة التي هي المدرسة التي تتلمذ فيها معظم الإرهابيين. والأدهى من ذلك أن مبعوثي الأمم المتحدة إلى الدول العربية التي تشهد نزاعات عسكرية مثل العراق وليبيا واليمن يتميزون بحرصهم على إرضاء التنظيمات الدينية المسلحة والمليشيات التي تدين بالولاء للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

شيء يمكن أن يكون موقع استغراب بالنسبة لمن يتابع الأحداث بسريرة طيبة. فالغرب الذي يعلن الحرب على الإرهاب ويخصص أموالا طائلة من أجل تلك الحرب هو نفسه من يدعم فكرة أن تقع السلطة السياسية في أيدي الإسلاميين الذين سيكون أول أهدافهم سحق الجهات المتخورة التي تؤمن بمبادئ الغرب العقلانية.

أما شعار حرية التعبير فهو أكبر كذبة اخترعها الغرب ليدافع من خلالها عن التضليل الذي تمارسه التنظيمات الإسلامية في حق المجتمع لتتحرف به عن طريق العقل والحداثة والحياة السوية.

لقد قدمت جماعة الإخوان المسلمين في مصر عرضا مسرحيا مصغرا

لا يتعلق الأمر بالإسلام ولكنه الوسيلة الأنسب لفصل البشر عن الحياة المعاصرة والذهاب بهم إلى الماضي.

الغرب ليس بريئا في دفاعه عن تسلل الإسلاميين إلى ثورات الربيع العربي التي لا تزال محل استفهام. وليس صحيحا أن الغرب يدعم حكومة عبدالفتاح السيسي في مصر كما أن الغرب هو السبب في استمرار الفوضى في ليبيا بسبب استمراره بدعم حكومة طرابلس التي هي حكومة مليشيات إسلامية والغرب أيضا هو المسؤول عن تعثر التجربة الديمقراطية في تونس لأنه يدعم الغنوشي وحركة النهضة. فهل علينا أن نصدق أن ماكرون كان جادا في تعرية حزب الله الذي دمر لبنان؟

لست هنا قادرا على فهم تلك العلاقة الغربية التي تجمع بين الغرب والحركات الأصولية. فهل يكره الغرب من خلال مؤسساته السياسية العرب حقا؟ ذلك ما أحاول ألا أضفقه. الإسلاميون يشيعون شيئا من ذلك القبيل لكي يوسعوا الهوة التي تفصل بين الناس العاديين والرفيعة في التحديث التي هي اختراع غربي. وفي كل الأحوال فإن العالم العربي يدفع ثمن كسل النظام السياسي العربي في فهم تلك الظاهرة المرعبة.



على العراق.



هل يصبح العراق بلا أميركيين وإيرانيين؟

تساعدها للسيطرة على العراق، أمرا ثانويا بالنسبة إليه كرجل يعاند نتائج الانتخابات ويراهن على صراخ المتعاطفين معه في الشارع! منذ أن تولى الكاظمي منصبه، قادما من المؤسسة الأمنية العراقية الموصولة بالأميركيين؛ أظهر تصميما مع رباطة جاش، ممارسة سلطته على المليشيات المدعومة من إيران. وبعد حوالي شهر من بدء عمله، وقعت الهجمات الصاروخية على السفارة الأميركية وعلى مطار بغداد. وعندما اعتقلت القوات الأمنية العراقية المدربة أميركيا، عددا من المهاجمين، وداهمت مقرات ميليشيا "حزب الله" العراقي وضبطت صواريخ واعتقلت ثلاثة من قادة الميليشيا؛ تحركت على الفور قوة ميليشياوية مكونة من نحو 200 عنصر مقاتل في نحو ثلاثين قرية ريفية الدفاع ورشاشات متوسطة، وتوجهت إلى منزل رئيس الوزراء، وطالبت بالإفراج عن العناصر المحتجزة، وكانت التسوية بالتراضي، لحفظ ماء وجه الحكومة مع إرضاء الميليشيات: رفض الإفراج الفوري، لكن الاعتقال نفسه يصح في عهدة ميليشيا "الحشد الشعبي" تحرسهم وتؤمنهم! وعلى الرغم من أن الذي حدث، أمر غريب، إذ كان المدعو "أبو زينب" قائد "حزب الله" هو الذي قاد الهجوم على منزل رئيس الحكومة؛ إلا أن الكاظمي احتفظ بقدرته على المبادرة، واستقطب الحشد الشعبي بالغاوية الوظيفية، وكان قد أصدر قرارا لرئيس الحشد فالح الفياض، بعد شهر من تعيينه، بدمج كل المجموعات شبه العسكرية، في التنظيم الرئيسي للحشد، لجعل من يعتمد على إيران في تغطية كلفة حياته، يعتمد على حكومته، على أمل أن تنشأ مرجعية عليا جديدة، أو مصدر توجيه، مع وجهة ومستقبلا. وقد رأى بعض المراقبين، أن هذا انقلاب، قام به الكاظمي، ويعد "أقوى عمل للدولة ضد القوات شبه العسكرية المدعومة من إيران منذ سنوات".

وخشية أن يكون قد وضع الشعبان في عُنْبِهِ، أدى الكاظمي زيارة رسمية إلى إيران في يوليو الماضي، لكي يوازن علاقاته السياسية في الإقليم، وربما قدم للإيرانيين صيغة لا تخلو من فائدة، وهي عراق بلا أميركيين، وإيرانيون يظفرون من الغنمة بالإياب.

ترايب يريد أن يسجل لصالحه نقطة بإعادة الجنود الأميركيين إلى الوطن، وهذه مسألة تلقى استجابة شعبية في وقت بات فيه منح إيران ميزة تساعدها في السيطرة على العراق أمرا ثانويا بالنسبة إليه



يبدو أن المقاربة الزمنية الأولى التي تحدث عنها ترامب للكاظمي، قد تعرضت للتعديل عبر الخط المفتوح بين نتيناهو والرئيس الأميركي. فأسرائيل لا تكف عن الحديث عن حاجتها وحاجة الولايات المتحدة، إلى شطب النفوذ الإيراني في العراق. والإسرائيليون يقولون إن إيران ذات نفوذ قوي في العراق، وتمارس سلطتها على العديد من جوانب الحكم فيه، من خلال مجموعة من الميليشيات التي صنعتها وتديرها، لاسيما وأن هذه الميليشيات، قد استولت فعليا على الشرطة والقوات شبه العسكرية في البلاد، حسب ما ترى إسرائيل. وبالتالي فإن تل أبيب لا تؤيد سحب القوات، طالما أن رئيس الوزراء الكاظمي، بدأ فعلا، بعد فترة وجيزة من تسلّم منصبه، عملية انتزاع السيطرة على البلاد من قبضة الإيرانيين. وقد دلت على هذه الوجهة، حركته السياسية في الجوار. لذا ستكون القوات الأميركية المرابطة في العراق، عنصرًا مساعدًا له. وفي الحقيقة لا يقتصر الأمر على الكاظمي، لا في التقييم الموضوعي للمعطيات على الأرض، ولا في نظرة الإسراييليين لهذه المعطيات. ففكرة انسحاب الأميركيين مقلقة لكافة الدول المناهضة لإيران، فإن لم تكن ستسحبها على التجزؤ والتوغل، يمكن أن تدفع هذه الدول مضطرة، إلى مسابرة طهران، وفي الحالتين سيكون الأمر محبطا لكل المقاصد الإسراييلية في الإقليم. وهذا ما يجعل تل أبيب معنية بإيقاد الضوء الأحمر، والتحدث عن خطر لا يقتصر على إيران الدولة، وإنما عن خطر مضاعف، من ظهور جماعات إسلامية شيعية وسنية؛ عدد القوات الأميركية في العراق، لا يزيد عن ثلاثة آلاف جندي، ولولا السلاح الجوي الأميركي، لأمكن للمليشيات الحالية أن تبيدهم. وخفض عددهم يزيد من احتمالات الخطر عليهم. ففي بداية العام 2020 كانوا خمسة آلاف جندي، ثم أصبحوا ثلاثة آلاف، وقرر ترامب سحب 500 وإبقاء 2500 ومنتقدو هذا القرار، وهم اللوبي المؤيد لإسرائيل بقوة، يرون أن قوة بهذا العدد الضئيل، لا تكفي للحفاظ على "حملة الضغط الأقصى" على إيران.

لكن ترامب من جانبه، يريد أن يصنع لنفسه ميزة، وهي أنه سيعيد المزيد من الجنود، وهذه مسألة تلقى استجابة شعبية يريدتها لنفسه، في وقت باتت فيه مسألة منح إيران ميزة ربما

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

في محاولة للتخفيف من ثقل الرياح الشديدة التي لا يزال يتعرض لها الرئيس الأميركي المغادر دونالد ترامب، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين الذين رفضوا زعزعة الثقة في النظام الانتخابي ومؤسسات الدولة؛ أصدر بعض القرارات التي يمكن أن تلقى استحسانا، على طريقة "الضرب بالكف وتعديل الطاقية" قبل أن يسلم المسؤولية لمنافسه الفائز جو بايدن.

وعلى الرغم من كونه لا يزال يتمسك بالموقف الذي يثق الأميركيين طولا وعرضا، ويتسبب في إضعاف هيبة الدولة؛ إلا أنه لم يتردد في الاستفادة من الفرصة التي تتاح لكل رئيس مغادر، لكي يتخذ في أواخر أيامه بعض القرارات التي يمكن أن تذكر لصالحه، بالخير. فمثلما قرر في 17 نوفمبر الجاري، إعادة بعض القوات الأميركية التي تخدم في الخارج إلى بلادها؛ يتوقع موالوه وخصومه منه المزيد من القرارات في الأسابيع المقبلة.

ويدل تصريح وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، كريستوفر ميلر، الذي تحدث عن تخفيض القوات في العراق وأفغانستان، على أن المسؤولين الأميركيين، يمكن أن يرحبوا بالقرارات التي يرونها منطقية أو صحيحة ومفيدة. وكان صدى قرار ترامب، على لسان ميلر، أن وزارة الدفاع سوف تخفض القوات في أفغانستان والعراق إلى 2500 رجل، لكل منهما بحلول 15 يناير 2021، أي قبل أيام قليلة من مغادرة ترامب البيت الأبيض.

وعلى صعيد هذا التفصيل، يتركز الانتباه على الوضع في العراق تحديداً، لأن أمور أفغانستان تتطور وفق عملية محددة انخرطت فيها الولايات المتحدة، ولا اختلاف على وجهتها بين الإدارة الأميركية المغادرة والإدارة المقبلة. ويبدو أن الخطوة الأميركية، قد أثار بعض القلق لدى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، على الرغم من أنها لم تكن مفاجئة بالنسبة إليه، حسب أوساط أميركية وإسراييلية. عندما التقى الكاظمي (19 - 8 - 2020) حذر رئيس الوزراء العراقي الذي تولى منصبه قبل نحو ثلاثة أشهر فقط من اللقاء؛ أنه في حال فوزه، سيسحب جميع القوات الأميركية في غضون ثلاث سنوات، وبعد اللقاء بقليل تراجع ترامب عن جدولته الزمني الأول، وقال إن الوجود العسكري الأميركي لفترة طويلة، سيكون بمثابة حصن حيوي، ضد مساعي إيران للسيطرة الكاملة على العراق.